

ندوة مؤسسة الدراسات الفلسطينية المنعقدة في قبرص "فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل"

25 - 26 شباط/فبراير 2011

إعداد: مجدي المالكي

عقدت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ندوة في قبرص، بتاريخ 25 و26 شباط/فبراير 2011، تحت عنوان "فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، واستراتيجيات المستقبل"، بمشاركة نحو أربعين شخصية فلسطينية من المفكرين والمحللين السياسيين والأكاديميين والناشطين، الذين حضروا من الأراضي الفلسطينية ومناطق الـ 48 ومن بيروت ودولة الإمارات العربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية.

افتتح الندوة الدكتور كميل منصور، رئيس لجنة الأبحاث في المؤسسة، مقدماً فكرة موجزة عن أهداف الندوة ومحاورها الرئيسية.

وأوضح منصور أن الهدف من هذه الندوة هو تسليط الضوء على التجربة السياسية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، آملاً بأن تسهم الأوراق والمداخلات المقدمة والنقاشات في استخلاص الدروس والعبر من التجربة الماضية، وإنارة الطريق للوصول إلى نظرة مستقبلية تستشرف الإمكانيات المتاحة والخيارات الممكنة. وأوضح أن الندوة تتركز حول ثلاثة محاور أساسية: العلاقة بين الداخل الفلسطيني والخارج أو الشتات، وسياسات إسرائيل التوسعية وسبل مواجهتها، وأزمة النظام السياسي الفلسطيني.

قدم الأستاذ جميل هلال في الجلسة الأولى ورقة بعنوان: "الداخل" و"الخارج" في تحولات بنية الحركة الوطنية الفلسطينية". وناقش هلال في مقدمة مداخلته "الداخل" و"الخارج" كمكون لخصوصية الحقل السياسي الفلسطيني، موضحاً أن الخطاب السياسي الفلسطيني لم يعرف قبل النكبة لغة "الداخل" و"الخارج" و"داخل الداخل"، فهي لغة دخلت على هذا الخطاب بعد النكبة (عام 1948)، وبشكل أكثر تحديداً باتت في حيز التداول بعد إعادة تشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية واستكمال تشييد حقلها السياسي الخاص بعيد حرب حزيران/يونيو عام 1967، أي بعد احتلال إسرائيل لبقية أرض فلسطين. قبل ذلك كان "الداخل" يشير إلى الأراضي الفلسطينية التي أنشأت الحركة الصهيونية عليها دولة إسرائيل. "فالخارج" الفلسطيني تولّد

إثر عمليات تطهير عرقي، في حين تشكل "الداخل" من الشعب الفلسطيني الذي بقي على أرض وطنه تحت احتلال استيطاني إقصائي.

وأوضح هلال أنه لم يعد مفيداً الآن الحديث عن خارج وداخل في توصيف بنية الحركة السياسية الفلسطينية أو حقلها السياسي؛ فلم يعد هناك مركز واحد لهذه الحركة أو لحقلها السياسي بعد ما أصاب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من شلل، وما أصاب الحركة السياسية من انقسام. لقد بات وضع الحركة السياسية الفلسطينية يتسم بتعددية مراكز أو شبه مراكز تشكل الحقل السياسي، الأمر الذي جعل الحراك السياسي الراهن يغلب عليه الطابع المحلي من جانب، والاعتماد بشكل متزايد، من جانب آخر، على الشبكات الإلكترونية (الإنترنت) وما يسمى بالإعلام الاجتماعي للتداول في الشأن الوطني العام.

وفي هذا السياق أيضاً، ميز هلال بين الحقل السياسي الوطني والهوية الوطنية باعتبار أن الأول ينشأ بفعل وجود حركة وطنية أو دولة وطنية، بينما يتولد الثاني بفعل وجود رواية وطنية حتى وإن غابت الحركة الوطنية أو الدولة الوطنية. فقد دمرت النكبة الحقل السياسي الفلسطيني، لكنها في الوقت ذاته أعادت صياغة الهوية الوطنية على ضوء ما أصاب المجتمع الفلسطيني من تفتيت، وما لحق بشعبه من لجوء وتطهير عرقي وإحراق واحتلال استيطاني.

واستعرض هلال مسيرة التحولات التي طرأت على الحركة الوطنية الفلسطينية وما رافقها من تنقل بين العديد من البلدان العربية، وصولاً إلى الأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى وانتقال ثقل النضال الوطني إلى "الداخل". كما استعرض تداعيات اتفاق أوسلو وما نتج عنه من إهمال لدور وتمثيل الشتات وتجاهل قضايا الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وفقدان الشعب الفلسطيني مؤسساته الوطنية الجامعة (مثل مؤسسات منظمة التحرير)، وتجزئة الأراضي المحتلة عام 1967.

واختتم هلال مداخلته بالتركيز على أن المشكلة لم تعد في العلاقة بين "خارج" و"داخل" بل في وجود أزمة تمثيل وطني، وفي غياب مؤسسات وقيادات ومرجعيات وطنية، وفي هيمنة السمة الريعية على الاقتصاد والمجتمع المدني الفلسطيني.

عقب د. محمد علي الخالدي على ورقة جميل هلال بطرح مجموعة من التساؤلات للنقاش والتفكير بشأنها. تمحورت هذه الأسئلة حول فرص نجاح المحاولات لإعادة إحياء وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، والدور الذي ينتظر أن تلعبه المنظمة حتى لو تم إحيائها، في ظل تحكم وهيمنة شخصيات السلطة الوطنية الفلسطينية بقياداتها بمؤسسات المنظمة، وفي ظل غياب حركة حماس عن هيكلاتها، وضعف الفصائل الفلسطينية التي تنتمي إليها تاريخياً. كما طرح الخالدي أسئلة حول العلاقة بين الداخل والخارج وسبل التعاون بينهما خاصة في ظل انتشار وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة.

الجلسة الثانية

خلال الجلسة الثانية، قدم الدكتور نديم روحانا ورقته المعنونة: "الهوية الفلسطينية والحلول السياسية المطروحة: كيف نتعامل مع التباين؟". استهل روحانا مداخلته بالإشارة إلى بروز المغايرة

الحادة بين حالة التدني والانقسام التي وصلت إليها السياسة الفلسطينية، وبين الحالة المتعافية بشكل عام للهوية الفلسطينية في جميع تواجد الشعب الفلسطيني.

طرح روحانا في ورقته وبشكل تناقضي، أن أحد أسباب نجاح الهوية الفلسطينية في الحفاظ على معافاتها، حتى الآن، هو فشل السياسة الفلسطينية الحالية في الحل وبقاء مصير المسألة الفلسطينية عالقاً بين قطبين: يتمثل القطب الأول في تسوية تعتمد نتيجة تفاوضية محكومة لعلاقات القوة، تعطي جزءاً من الشعب الفلسطيني حقوقاً تقترب من دولة على أجزاء واسعة من الضفة الغربية وأجزاء محدودة من القدس تحت هيمنة إسرائيلية، تفرغ من الدولة كثيراً من معالم الاستقلال، ويتم بموجبها عملياً التنازل عن حق العودة، ويمثل هذا القطب فكر التسوية بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل. بموجب هذا التوجه الفكري، فإن التسوية ستكون نتيجة لعملية تفاوضية، وهو ما دأبت السلطة الفلسطينية على انتهاجه منذ تشكيلها، ويفترض هذا التوجه أن إسرائيل ستوافق، كنتيجة للعملية التفاوضية، على قيام دولة فلسطينية في جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، مقابل التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين حول قضايا "الحل الدائم" أو "الحل النهائي".

أما القطب الثاني فيمثل أفكاراً ومواقف تعكس جوهر الهوية الفلسطينية وتتجاهل موازين القوى القائم، لكنها لا ترقى إلى تطوير بدائل سياسية مبلورة إلى درجة كافية لعرضها على الفلسطيني في الوطن أو في أماكن اللجوء. وترتكز هذه الأفكار على مركبات الهوية الفلسطينية، وعلى مركبات الضمير الفلسطيني الجماعي الذي يعتمد على الرواية الفلسطينية والتجربة الجماعية. وتتناقض معظم مركبات هذا القطب مع مركبات القطب الأول بشكل مباشر، حيث لا ترضى بعلاقات القوة أو بالواقعية السياسية كبوصلة للتفكير السياسي، بل تعتمد على عدالة القضية الفلسطينية وعلى دوافع إحقاق العدل.

وناقش روحانا في مداخلته أن التباين بين القطبين حالة غير قابلة للاستدامة في الواقع الفلسطيني الذي يتميز بأنه في حالة "انتظار" دائم. واختتم مداخلته باقتراح بعض الأفكار الأولية حول التوافق بين الحلول والهوية من خلال البدء بالتفكير في مشروع لا يضع الدولة بل يضع الإنسان في المركز، أي أن يعود المشروع الفلسطيني للاعتماد على الهوية الفلسطينية. وحتى يتم ذلك اقترح أنه على المشروع الفلسطيني أن يضع نصب عينيه الحل العادل، أي الحل الذي يضمن حق العودة إلى الوطن الفلسطيني والعيش بكرامة وبحقوق جماعية تضمن حق تقرير المصير في فلسطين، حتى لو لم يعن ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة. بالتالي الأمر المركزي الذي طرحه روحانا في مداخلته هو استبدال فكرة الدولة بفكرة الوطن والاعتماد على عناصر الهوية الفلسطينية في المشروع الفلسطيني المستقبلي.

عقبت الدكتورة ميسون سكرية على ورقة روحانا معتبرة أن المشكلة الأساسية في الورقة هي الإطار التحليلي الذي تعتمده الورقة والذي يختزل القضية في قطبين، أي الهوية في مقابل التسوية،

واعتبار الهوية أنها ثابتة وهو ما يمكن اعتباره توصيفاً جوهرياً للهوية الفلسطينية، لا يأخذ بالاعتبار التحولات التي طرأت عليها. فهكذا توصيف، أدى إلى الحديث عن تقرير المصير من دون الكلام عن الدولة في إطار تأكيد الورقة على ضرورة الانتقال من فكرة العودة إلى الدولة إلى فكرة العودة إلى الوطن. كما وتساءلت المعقبة كيف يمكن الحديث عن حق تقرير المصير والعودة دون دولة لأن العودة إلى الوطن بحاجة لدولة تحقق للعائدين الأمن، والدولة لا يمكن تحقيقها في ظل موازين القوى الحالية، التي هي لصالح إسرائيل.

من جانبه، قدم الأستاذ جمال جمعة الورقة الثالثة تحت عنوان "السياسات التوسعية الإسرائيلية واستراتيجيات العمل الفلسطيني لمواجهتها". ركزت مداخلته على ثلاثة جوانب أساسية، تمثلت في: السياسات الإسرائيلية وخاصة التوسع الاستيطاني وجدار الفصل العنصري، وكيفية التحضير لمواجهة هذه السياسات، وأخيراً كيفية مواجهة هذه السياسات.

استهل جمعة مداخلته بتوضيح الأبعاد المختلفة لخطة التجميع والانفصال التي اعتمدها حزب كاديسا بقيادة شارون منذ عام 2002، والتي تهدف أساساً إلى خلق نظام سيطرة مُحكمة على الشعب الفلسطيني ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، والتحكم بمصير الشعب الفلسطيني ومستقبله، وتجاوز قرارات الشرعية الدولية.

وطرح جمعة رؤيته لأسس المقاومة التي من المفترض أن تقوم برأيه، على توفر الإرادة السياسية للقيادة الفلسطينية المبنية على قناعة راسخة بأن المقاومة الشعبية، بما تحمله من معنى، هي خيار استراتيجي وليس تكتيكياً. ووقف التنسيق الأمني ووقف كل أشكال التطبيع وتوفير مقومات الصمود والحماية للقرى والمناطق المتضررة والتعبئة الجماهيرية حول خيار المقاومة الشعبية وتحقيق الوحدة الوطنية. وحدد جمعة ثلاثة محاور أساسية للمقاومة تتمثل في المقاومة الشعبية، ودعم حركة التضامن الدولي وتعزيزها باتجاه ترسيخ حركة مناهضة الاحتلال والعنصرية الإسرائيلية، وتفعيل الملف القانوني والملاحقات القانونية للمسؤولين وضباط الجيش الإسرائيلي.

عقب على الورقة الدكتور أسعد غانم بتقديم بعض الملاحظات النقدية. وثنى بداية السرد الذي قدمه جمعة حول الاستيطان والفصل العنصري تجاه القدس والضفة الغربية، واعتبره سرداً كافياً لفهم جوانب المشكلة في هذه المناطق، لكنه اختلف معه في قضايا جوهريّة لها علاقة بالزمان والمكان، حيث اعتبر أن الرؤية التي قدمها تعتمد ربما على تشويه حصل في القضية الفلسطينية منذ النكبة، مروراً بنتائج حرب 1967، ونهاية بالنتائج الكارثية لاتفاقيات أوسلو وما تلاها في ترسيم العلاقة الفلسطينية-الإسرائيلية والحركة الوطنية الفلسطينية. فقد قدم أسعد ملاحظة حول المكان الذي نتحدث عنه، أي فلسطين، فما هي فلسطين التي هي قيد البحث؟ أين تقع وما حدود النقاش عندما يتم الحديث عن السياسات التوسعية الإسرائيلية، بمعنى: هل فلسطين هي الضفة الغربية وغزة؟ وهل مخاطر

السياسات الإسرائيلية تقع هناك فقط؟ فالحركة الوطنية الفلسطينية وغالبية رموزها وحتى النقاشات التي تدور حول فلسطين، تدل في واقع الأمر أن فلسطين هي الأراضي التي احتلت عام 1967؛ وبذلك فإننا نقبل رؤية إسرائيلية، أرادت ونجحت في تفكيك القضية الفلسطينية والفلسطينيين. كذلك بالنسبة للزمان الذي نتحدث عنه، فمتى بدأت المشكلة وماذا تعني البداية بالنسبة لتوصيف الحالة وفهمها التي نتحدث عنها في هذه الجلسة المخصصة لفهم السياسات التوسعية الإسرائيلية وسبل مجابقتها؟ أي أننا ملزمون في تحديد الإطار الزمني لنقاشنا. هل نبدأ من موجة الاحتلال الثانية عام 1967، أم نبدأ من عام 1948 وموجة الاحتلال الأولى، أم من بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتحديدًا العقد التاسع من القرن التاسع عشر؟

واتفق أسعد مع جمعة في غالبية التوصيات التي قدمها في نهاية ورقته للتصدي للسياسات الإسرائيلية، لكنه أكد بأنه لا يمكن الشروع بذلك من غير تحديد للزمان والمكان.

قدم الدكتور خالد الحروب من جهته الورقة الرابعة والمعنونة "فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، استراتيجيات المستقبل". شملت ورقته ثلاثة أجزاء رئيسية: استعرض في الجزء الأول بعض الدروس الهامة لتجربة المقاومة الفلسطينية خلال العقود الماضية، وصولاً إلى اللحظة الراهنة. واستعرض الجزء الثاني السياق السياسي، الفلسطيني والإقليمي والدولي، في الوقت الراهن، وهو السياق الذي يحدد أشكال المقاومة والخيارات المتاحة أمامها. وناقش في الجزء الثالث خيارات المقاومة وأشكالها في الوقت الراهن وإمكانيات تبني أو عدم تبني هذا الخيار أو ذاك.

وفي سياق نقاش هذه الأجزاء الثلاثة، المرتبطة والمتداخلة، شدد الحروب على أن شكل المقاومة ونوعها يتحددان من خلال الظرف المتاح، الداخلي والإقليمي والدولي، وليس هناك من شكل أو خيار يجب أن يحظى بقدسية أو حصانة ضد إعادة النظر أو النقد أو التخلي التام عنه. والمقاومة التي يتم تبنيها في غير أوانها الظرفي، من ناحية الشكل، والأدوات، والزمان، والمكان، قد تقود إلى أضرار وإعاقات في المشروع الوطني عوض أن تخدمه. كما يجب الإبقاء على "المقاومة" في المرتبة الثانية للسياسة، فالسياسة هي العقل المفكر، والمقاومة هي واحدة من الأدوات، وهي، أي المقاومة، ليست هدفاً بحد ذاتها بل وسيلة لتحقيق أهداف وطنية وسياسية. إذا انقلبت هذه المعادلة وصارت المقاومة هي التي تقود السياسة فإن الأجندة الوطنية والمشروع الوطني برمته يصيبه الارتباك الشديد وربما التقهقر. هذا كله بشكل عام ينطبق على التجربة الماضية. أما حالياً ومستقبلياً، وفي ضوء التجربة المقاومة في العقدين الأخيرين، منذ الانتفاضة الأولى عام 1987، وفي ظل الظروف الداخلية الفلسطينية الراهنة والسياقات الإقليمية والدولية، فإن ما دعت إليه هذه الورقة هو التخلي الكامل عن المقاومة المسلحة وتبني أشكال أخرى من المقاومة غير العنيفة، عنوانها الرئيسي والمجمل "المقاومة المعولمة".

عقب على الورقة الدكتور أحمد سامح الخالدي، وأبدى توافقه مع الحروب في العديد من القضايا، لا سيما عدم وجوب تقديس أشكال وأساليب معينة من النضال والمقاومة والتي ينبغي أن تتحدد من خلال الظرف المتاح، الداخلي والإقليمي والدولي. لكنه اختلف معه في أن المقاومة المسلحة في الخارج قد فشلت في تحقيق إنجازات مهمة. وعلى العكس من ذلك اعتبر الخالدي أن تجربة المقاومة في الخارج قد حققت إنجازات شديدة الأهمية وخاصة المساهمة في إعادة تشكيل الهوية الفلسطينية والحفاظ على القضية الفلسطينية، وهذا يعتمد على المعايير المستخدمة في تقييم نجاح أو فشل التجربة. كذلك قدم الخالدي ملاحظات عديدة على ورقة الحروب تتعلق بالأحكام المطلقة التي استخدمها أثناء استعراضه للدروس المستخلصة من التجربة الماضية، خاصة فيما يتعلق بدور دول المواجهة والقوى الإقليمية، وعدم استهداف المدنيين، والتضارب بين الاستراتيجيات، وإسقاط أو عدم إسقاط العمل المسلح من خيارات أشكال المقاومة الفلسطينية.

واختتم الخالدي تعقيبه بالتأكيد على ضرورة فك الارتباط بين مفهوم إنهاء الاحتلال وقيام الدولة. فقيام الدولة أصبح شرطاً لإنهاء الاحتلال، ولكن الدولة ليست سوى جزءاً من منظومة الأهداف الفلسطينية، والخطر هو أن تصبح بديلاً وليس استكمالاً لهذه الأهداف. وينبغي أن يشكل برنامج إنهاء الاحتلال الحد الأدنى الذي يمكننا الاتفاق عليه، والذي يترك المجال أمام استراتيجيات ووسائل نضالية عديدة بما في ذلك الدولة أو الكفاح المسلح وغيرها، ولكن بما تسمح به الظروف والإمكانات المتاحة.

الجلسة الختامية

خلال الجلسة الخامسة، صبيحة اليوم الثاني للندوة، قدم الدكتور كميل منصور ورقته تحت عنوان "تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة".

سعى منصور في ورقته إلى تقييم التجربة التفاوضية الفلسطينية من أجل استخلاص الدروس التي تسمح بالتقدم في المستقبل؛ لذلك توقف منصور عند كل عنصر من العناصر التي تتكون منها العملية التفاوضية، واستعرض ضمن كل عنصر من هذه العناصر، السمات الرئيسية للمقاربة الفلسطينية، القائمة منها حالياً والمطلوبة للمستقبل، في ضوء المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، مع حل عادل للاجئين الفلسطينيين.

من أهم هذه العناصر التي طرحها منصور: تحديد الهيئة القيادية صاحبة القرار التفاوضي، أي المرجعية التفاوضية التي لم تكن واضحة تماماً في عدة مراحل، كذلك تركيبة الوفد المفاوض التي لم تكن مقنعة في كثير من الأحيان، ومكان المفاوضات الذي كان يجب أن يكون مكاناً محايداً. وأشار منصور إلى أنه رغم ميل ميزان القوى بشكل واضح لصالح إسرائيل، إلا أن المفاوض الفلسطيني يمتلك

أوراقاً تفاوضية قوية تسمح له، إذا أجاد استعمالها، بتخطي الضغوط والابتزاز الإسرائيلي، مثل التحولات الديموغرافية الممكنة والتطورات الإقليمية التي ليست في صالح إسرائيل وغيرها.

وأكد منصور في ورقته أهمية العلاقة بين المفاوضات والقانون الدولي، حيث يمكن للطرف الضعيف أن يجد في القانون الدولي العديد من القواعد التي تدين الظلم الذي قد يكون قد وقع ضحيته. كما أكد على ضرورة عدم الاستخفاف بالعلاقة بين المفاوضات والقيم الأخلاقية والقيم المتعلقة بالهوية الجماعية وبالذاكرة وبالتاريخ العربي... الخ. واختتم مداخلته بقوله: "قد يقال إن الشروط المقترحة في هذه الورقة لمفاوضات مستقبلية هي شروط مثالية وتعجيزية، إلا أن الصلابة التي نقترحها في شروط العودة إلى المفاوضات مبنية على كوننا نمتلك أوراقاً تفاوضية ثمينة، شرط إيماننا بقوة هذه الأوراق، وهي تتمثل مثلاً في الاستمرار في البناء المؤسسي والاجتماعي والاستثمار الاقتصادي والارتباط بالأرض، وتحريك الوضع عن طريق التعبئة الشعبية والمقاومة السلمية".

عقب الأستاذ داود تلحمي على ورقة منصور، حيث أبدى موافقته على ما جاء في الورقة من أن المفاوضات السياسية في الوضع الفلسطيني، حيث الاختلال الكبير في موازين القوى المادية مع الطرف الآخر، الطرف الإسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية والمسيطر على حدودها ومواردها ومقومات الحياة فيها؛ تتطلب درجة عالية من الصلابة والتمسك بالقانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة. كما أكد موافقته على الأخطاء التفاوضية العديدة التي تمت والاستعجال في تقديم التنازلات المجانية. لكنه أيضاً، أكد أن التفاوض تحكمه ليس فقط آليات معينة من إدارة العملية التفاوضية، وإنما كذلك تحديد التوقيت الملائم للتفاوض، وهو التوقيت الذي تحدده قابلية الطرف القائم بالاحتلال للموافقة على الحد الأدنى من المطالب الوطنية للطرف المتعرض للاحتلال. ومن الواضح أن الطرف الإسرائيلي لم يصل في أي مرحلة منذ احتلال 1967 إلى القبول بمبدأ الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة من القدس والضفة الغربية، والقبول بالاعتراف بحق تقرير المصير، والاستقلال بالطبع، للشعب الفلسطيني، ناهيك عن قبول مسؤوليته عن تشريد اللاجئين الفلسطينيين واقتلاعهم من ديارهم ووطنهم، وبالتالي حقهم المعترف به دولياً بالعودة إلى هذا الوطن. لذلك استمرار التفاوض في ظل القيود والمعايير الإسرائيلية والأميركية القائمة حتى الآن، بات واضحاً أنه غير مجدٍ، إن لم يكن يقود إلى مزيد من تآكل الوضع الفلسطيني.

قدمت الورقة السادسة الأستاذة لميس أندوني تحت عنوان "الانقسام الفلسطيني وإشكالية الاعتراف السياسي".

استهلّت أندوني مداخلتها بالتأكيد على أن الانقسامات ليست بالجديدة في النظام السياسي الفلسطيني، فقد عانت منظمة التحرير الفلسطينية من انقسامات خطيرة كانت نتيجتها في بعض المراحل تصادماً داخلياً مسلحاً. هذه الانقسامات التي عانت منها المنظمة تاريخياً، كانت نتيجة عوامل داخلية وخارجية، وهي

بمضمونها خلافات سياسية وأيدلوجية وصراعات قوى بين الفصائل الفلسطينية في إطار قيادة سلطوية وفساد.

في هذا السياق ناقشت هذه الورقة الانقسامات الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والتي اعتبرتها نتيجة مباشرة للفشل في التقريب بين استراتيجية النضال الوطني للتحرير والسعي للحصول على اعتراف سياسي دولي على وجه الخصوص. وأوضحت أندوني أنه عندما برزت حماس بوصفها تحدياً للمنظمة، أصبح للاعتراف السياسي أهمية جديدة، خصوصاً أن الحركة الإسلامية كانت لديها مصادرها الخاصة لتلقي الدعم الخارجي والمتمثلة بإيران، وتتمتع بامتداد عالمي من خلال الحركة الإسلامية في المنطقة وخارجها. وبموجب اتفاقية أوسلو، استبدلت السلطة الوطنية الفلسطينية منظمة التحرير الفلسطينية وصار بقاؤها معتمداً على استمرارية الدعم الغربي، وبخاصة من الولايات المتحدة، والاستجابة لمتطلبات الأمن الإسرائيلي إضافة لمنحها للشرعية الشعبية.

عندما فازت حماس بالانتخابات عام 2006، وقررت الانضمام للسلطة الفلسطينية، تطورت الخلافات وتحولت إلى صراع على سلطة تعاني أصلاً من قيود كثيرة وضعف. لذا بات المكونان الرئيسان للحركة الوطنية الفلسطينية متورطين بوجهين للأزمة ذاتها: حاجة السلطة المستمرة للاعتراف بها، خاصة من قبل الدول الغربية، وسعي حماس للحصول على الاعتراف ذاته.

اختتمت أندوني مداخلتها بالإشارة إلى أن وصول العملية التفاوضية التي بدأتها اتفاقيات أوسلو إلى طريق مسدود، عائد إلى سعي إسرائيل إلى الحفاظ على الوضع الحالي في السيطرة على منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية من دون أي احتمالية لإنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية المنشودة. وفشل مسار المفاوضات وما يترتب على ذلك من إمكانية الاصطدام مع إسرائيل والولايات المتحدة، سيشكلان نظرياً قاعدة عامة تجمع بين السلطة الفلسطينية وحماس وباقي مكونات القوى الفلسطينية السياسية. لكن هذا يتطلب وضع حد لاستجابة السلطة الفلسطينية للإملاءات الإسرائيلية لتحقيق عملية مصالحة وطنية جادة تعيد الوحدة الوطنية الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل الخلافات، بالمقابل على حماس أن تختار تبني استراتيجية واضحة متجذرة في الاتفاق الوطني بدل أي أجندات إقليمية.

عقب الدكتور خليل الهندي على ورقة أندوني مستعرضاً الظروف الموضوعية التي ساهمت وما تزال، في تعزيز الانقسامات والتشظيات على الساحة الفلسطينية، التي تتمثل برأيه في أربع نقاط أساسية: أولاً، تعدد المراكز والتجمعات السكانية الفلسطينية وتأثير كل موقع على ترتيب الأهداف الوطنية، من حيث سموها وراهنيتها، ثانياً، الانكشاف الحاد على التأثيرات العربية لكوننا جزءاً من العالم العربي، وبسبب وجود تجمعات سكانية فلسطينية في بعض البلدان العربية؛ لذلك تماهت بعض الفصائل الفلسطينية مع الحركات السياسية والفكرية العربية وهذا شيء طبيعي، ولكن هناك من خضع لبعض الأنظمة العربية لدرجة التنسيق أو التحول إلى جزء أو امتداد لأجهزته الاستخباراتية، ثالثاً، الانكشاف على التأثيرات الدولية الناتج عن كون

الحركة الصهيونية هي حركة عالمية وعن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لفلسطين، رابعاً، الحمولة الدينية الثقيلة على القضية الفلسطينية ما جعل المسألة الفلسطينية في مركز اهتمام الحركات الإسلامية العالمية، وهو ما ساهم في تعميق الانشقاق بين الاتجاهات الإسلامية والاتجاهات العلمانية. واختتم الهندي مداخلته بالتساؤل حول إمكانية ابتداع آلية كفيلة بتسوية التعارضات بين الأطراف الفلسطينية المختلفة وصياغة مشروع وطني شامل؟ ويقترح لتحقيق ذلك اللجوء إلى إنشاء مؤسسات تمثيلية منتخبة في التجمعات الفلسطينية المختلفة، حيث إن صياغة المشروع الوطني الفلسطيني الجامع لن يكون ممكناً من دون العبور في انتخابات تمثيلية لبناء مؤسسات ممثلة فعلاً، وتجاوز تقاليد المحاصصة الفصائلية التي عمقت الفجوة بين المؤسسات الفلسطينية ومن تمثلهم.

قدم الورقة السابعة الأستاذ بلال الحسن بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية: قراءة في التجربة والبحث في سبل التمثيل"، واستعرض فيها تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية وبدايات نشوئها عام 1964، مروراً بحرب عام 1973 وما تبعها من توجهات عربية للتفاوض مع إسرائيل، حيث بدأ العرب يضغطون على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لكي تقبل بالموافقة على مبدأ التفاوض مع إسرائيل، وكان ذلك مرفوضاً فلسطينياً حتى ذلك الحين. وتقبل الموافقة على القرار 242، الذي كانت منظمة التحرير ترفض الاعتراف به، أما فيما يتعلق باتفاق أوسلو فقد كان تأثيره كبيراً على المنظمة، إذ أحدث لأول مرة، انقساماً شعبياً في الصف الفلسطيني، بين مؤيدين للموقف ومعارضين له، وتطورت الأمور نحو اعتراف فلسطيني بـ "حق إسرائيل بالوجود"، وإعلان عن استعداد فلسطيني لتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية بما ينسجم مع بنود الاتفاق الجديد.

وتطبيقاً لذلك انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة عام 1996 للبحث في هذا الموضوع. واعتقد الحسن أن هذا المجلس لم يكن شرعياً كما هو حال الاجتماع الموسع الذي عقد في غزة عام 1998 بحضور رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون، والذي تم خلاله إلغاء الميثاق الوطني وإلغاء قاعدتيه الأساسيتين: تحرير فلسطين والكفاح المسلح. بذلك، حسب الحسن، انفض عقد الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما تجلت لعقود، حول منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت منظمة التحرير، تمثل أصحابها، وتمثل المسيطرين عليها، ولم يعد ممكناً القول أنها تمثل الشعب الفلسطيني. وقرار "الإلغاء والتعديل" هو أيضاً غير شرعي، لأنه لم يصدر عن مجلس وطني معترف بشرعيته، ولم يصدر عن مجلس وطني أصلاً. وعلى ضوء هذا يمكن القول أيضاً إن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت منظمة غير شرعية، لناحية أنها تمثل الشعب الفلسطيني.

اختتم الحسن مداخلته بالتساؤل حول السبيل إلى إعادة بناء منظمة التحرير. اقترح الحسن البدء بحوار وطني موسع وشامل لإعادة تشكيل قيادة سياسية للشعب الفلسطيني، تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، إن أمكن. حوار يدرس تجربة التفاوض، ويدرس وقائع إنهاء منظمة التحرير ومؤسساتها، ويدرس نهج التفاوض والتفاوض فقط، ويدرس الفهم الحقيقي لسياسة إسرائيل، ويدرس علاقات منظمة

التحرير العربية، ويدرس موضوع وحدة الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده والمسؤولية عنها، ويدرس قرار إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، ويتم على ضوء ذلك وضع خطة وطنية فلسطينية جديدة، عنوانها الأساس إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

واختتم الحسن مداخلته بملاحظته مفادها أن إعادة بناء منظمة التحرير يقتضي مشاركة القائمين على شؤون المنظمة الآن، فإذا استنكفوا عن ذلك ورفضوا، فلا يستغرب أحد حين تأتي محاولة إعادة البناء من خارج المنظمة أو ضداً لها.

عقب الدكتور ممدوح العكر على ورقة الحسن بتقديم بعض الملاحظات النقدية، وأهمها يتعلق بعدم إشارة الحسن لارتباط نشوء منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي كي تكون جزءاً من النظام العربي، الذي استمر بالتأثير عليها طوال السنوات اللاحقة. فعلى الرغم من أن دخول الفصائل الفلسطينية إلى المنظمة بعد عام 1967 وتسلم قيادتها، إلا أن ذلك لم يمنع من تداخل وتدخل النظام العربي الرسمي فيها من خلال الفصائل المرتبطة بها وغيره.

كما انتقد العكر عدم إشارة الورقة للآثار السلبية الناجمة عن إغراق منظمة التحرير بالأموال والمساعدات العربية التي تدفقت عليها قبل أن تطور آليات وضوابط لاستخدامها الرشيد، وهو ما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري في مؤسساتها مبكراً. وأشار العكر إلى أن تبني منظمة التحرير الفلسطينية للبرنامج المرحلي عام 1973 والموافقة على إنشاء سلطة وطنية على أية بقعة أرض يتم تحريرها كان بداية الوقوع في الخطأ الاستراتيجي، الذي يتمثل في التركيز على هدف إقامة الدولة بدل التركيز على هدف تحقيق حق تقرير المصير بشموليته. وقد أدى هاجس إقامة الدولة لدى القيادة الفلسطينية إلى سلسلة من التراجعات التي باتت نتائجها معروفة. كما أشار إلى أن أهم الإشكاليات التي واجهت منظمة التحرير هو: فشلها في صهر القوى والفصائل المنضوية تحت رايتها في جبهة وطنية عريضة، واعتمادها على نظام المحاصصة منذ البدايات ما جعلها تبدو أقرب إلى نموذج الائتلاف، وهو نموذج قاصر عن مواجهة الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية.

واختتم العكر تعقيبه بالتأكيد على ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتبني استراتيجية جديدة على ضوء مراجعة شاملة للتجربة السابقة. وأكد على أن نقطة البداية لإعادة بناء المنظمة تتمثل بإجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي سيؤسس لشرعية وطنية جديدة، ويتبنى ميثاقاً وطنياً جديداً يعبر عن المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ويشارك بها الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم.

ناقش المشاركون خلال الجلسة الأخيرة ورقة الدكتور جورج جقمان المعنونة "أزمة النظام السياسي الفلسطيني"، والتي قدمها عنه الدكتور مجدي المالكي.

وقد بدأ جقمان مقالته بسرد سريع للسياق التاريخي التي مرت به منظمة التحرير الفلسطينية كسلسلة من الأزمات، حيث لم تبدأ أزمة "النظام السياسي الفلسطيني" بالانقسام بين غزة والضفة الغربية نتيجة أحداث أواسط حزيران من العام 2007. فقد مر هذا النظام بأزمات عدة قبل ذلك حتى وإن كانت من نوع آخر، لكن بينها قدراً من الارتباط، وانتهت إلى ما هي عليه الآن. أهم هذه الأزمات هو خروج قيادة منظمة التحرير من لبنان إثر حرب العام 1982 الذي شكل أزمة حقيقية؛ لأن المنظمة في المنفى دون أرض تقاوم انطلاقاً منها، أفقدها الفعل السياسي، وأضحت بقدر ما "من غير صلة" كلاعب إقليمي ودولي، إلى أن اندلعت الانتفاضة الأولى.

ورأى جقمان أن هذا قد مهد لعقد مؤتمر مدريد في نهاية العام 1991، وجرى "تأهيل" المنظمة للدخول في هذا المسار من خلال نبذ الرئيس الراحل ياسر عرفات "للإرهاب". ومن ثم الدخول في مفاوضات سرية في أوسلو، والتي نجم عنها اتفاقات أوسلو ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية. وهكذا عادت منظمة التحرير الفلسطينية كلاعب سياسي، وإن كان بشروط وصفها محمود عباس "أبو مازن" في حينه بأنها مغامرة كبيرة. وقد كانت وفاة الرئيس أبو عمار في 11 تشرين الثاني 2004 نقطة تحول مهمة؛ ذلك أن الرئيس الراحل أسس نظاماً سياسياً يقوم على الزبائنية في الأرض المحتلة كان لا بد أن يتغير بعد استشهاد، فقد كان عرفات بشخصه هو "الصمغ اللاصق" لهذا النظام، ولم يكن في الإمكان إحلال آخر محله لأسباب عديدة.

وفيما يتعلق بأسباب الانقسام الحالي بين فتح وحماس، أكد جقمان على أنه مهما قيل عن العامل الداخلي، مثل: أن بعض الأوساط في السلطة الفلسطينية وفي فتح لم تقبل مبدأ تداول السلطة، وأن حماس هي التي لجأت أولاً إلى الحسم العسكري واستخدام السلاح والقوة في قطاع غزة، وسعت إلى انتزاع دورها في الحكم خارج آليات العمل السياسي السلمي؛ مهما قيل عن هذه العوامل، يبقى العامل الخارجي في رأيه هو الأهم. ففي الحالة الفلسطينية، لولا العامل الخارجي الذي شجع أيضاً العامل الداخلي، لثم تداول السلطة دون أن تستأثر ضرورة "حماس" بالحكم وحدها. فتحالف كل من الطرفين مع أطراف خارجية، شكل عائقاً أساسياً أمام المصالحة التي ستبقى تنتظر أحد أمرين: إما انفراجاً إقليمياً ودولياً يسمح بها، وإما وصول السلطة الفلسطينية من منظورها إلى خط النهاية.

اختتم جقمان ورقته باستعراض الاحتمالات الممكنة لتطور الصراع في المستقبل والخيارات المتاحة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية. أولى الخيارات الممكنة لإسرائيل برأيه هو "الدولة ذات الحدود المؤقتة"، وثاني هذه الخيارات هو إجراء انسحاب من طرف واحد في الضفة الغربية أسوة بالانسحاب من غزة، أي إتمام المشروع الذي بدأه شارون، وثالثهما يتمثل في إبقاء الجمود السياسي، أي توقف المفاوضات وإلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني، ربما بعد رفضه الخيار الأول، الدولة ذات الحدود المؤقتة. أما الخيار الرئيسي المتاح أمام السلطة الوطنية الفلسطينية فهو وضع حياتها ووجودها على المحك، وهذا من الممكن أن يتم، برأي جقمان، بأكثر من آلية وطريقة، والخيار الآخر هو

تقديم الرئيس أبو مازن استقالته وتقديم حكومة سلام فياض استقالتها أيضاً دون أن يتم ملء الفراغ الناجم عن ذلك فلسطينياً. وأخيراً يؤكد جقمان أنه لا توجد خيارات كثيرة أمام السلطة الفلسطينية غير سياسة "حافة الهاوية" للسعي إلى الخروج من وضعها الحالي.

عقب الأستاذ هاني المصري على ورقة جقمان مؤكداً أنه يتفق بالإجمال مع ما ذهب إليه ورقته، وأن جل ملاحظاته تصب في خانة الإضافة والتوضيح أكثر ما تذهب إلى الخلاف. في هذا السياق قدم المصري المزيد من التفاصيل حول جذور أزمة النظام السياسي الفلسطيني، التي برأيه تجلت بوضوح عندما وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دولة الجزائر عام 1988م، كما جاء في البيان السياسي، على قراري مجلس الأمن 242 و 338، وما تبع ذلك من تصريحات للرئيس ياسر عرفات حول استعداده الاعتراف بإسرائيل ونبد العنف والإرهاب، التي فتحت الباب أمام العلاقات الفلسطينية - الأميركية.

ورصد المصري الظروف التي دفعت المنظمة للمشاركة في العملية السلمية، وأشار إلى أن مشاركتها بعملية السلام قد أعادها كلاعب سياسي، كما جاء في الورقة، إلا أن الثمن الكبير الذي دفعته من أجل ذلك كان أكبر بكثير من المكاسب التي حققتها، وهذا ما لم تتوقف عنده ورقة جقمان، ولم تعطه حقه الكافي. فاتفاق أوسلو كان كارثة على الفلسطينيين وقضيتهم وثورتهم. ولقد وفرت الانتفاضة الثانية، رغم كل ما عليها، فرصة لتجاوز اتفاق أوسلو والتزاماته، والخروج من قيود التسوية المجحفة التي سار عليها الفلسطينيون، وفرصة لإعادة الصراع إلى طبيعته الأصلية بوصفه صراعاً بين حركة تحرر وبين الاحتلال، لكن القيادة الفلسطينية سعت إلى تمديد حياة أوسلو واستمرت في مفاوضات مع حكومة أولمرت طوال عام 2008 من دون مرجعية. ومع استمرار الاستيطان وتوسعه، بحيث أصبح مأزق السلطة والنظام السياسي الراهن واضحاً كون خياره وصل إلى طريق مسدود باعتدافه، دون أن يملك الإرادة والقوة والجرأة ولا القناعة لاعتماد خيارات وبدائل أخرى قادرة على فتح الطريق المغلق. لذلك المطلوب برأي المصري، هو إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني كله، انطلاقاً من إحياء المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها، بحيث تضم الجميع أو الغالبية العظمى من أفراد وقوى الشعب على أساس ميثاق وطني جديد، يعيد الاعتبار للأهداف والحقوق الفلسطينية، ولمكانتها ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

أثارت الأوراق المقدمة والتعقيبات نقاشات مطولة تداول المشاركون والحضور خلالها العديد من القضايا في سياق إكمال أو تفصيل ما تم طرحه في هذه الأوراق، أو في سياق عدم التوافق في الآراء حول بعض القضايا. تركزت هذه القضايا في معظمها حول: أسباب اتساع الفجوة بين الداخل والخارج، وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية في توحيد الرؤية والعمل الجامع والموحد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وسبل الخروج من هذه الحالة التي تنعكس سلباً على القضية الفلسطينية منذ عدة سنوات، وطبيعة العلاقة بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر وتأثيرات اتفاق أوسلو على العلاقة بين فلسطينيي 48 والحركة والوطنية الفلسطينية، وأشكال المقاومة الممكنة وطبيعة المرحلة، وأسباب الانقسام بين فتح وحماس والتصورات حول إمكانية إنهائه قريباً، وأسباب الفشل في المفاوضات وسبل تصحيح

مساراتها مستقبلاً، وأسباب أزمة منظمة التحرير الفلسطينية وآفاق الخروج منها مستقبلاً وغيرها من المواضيع والقضايا الهامة.

أنهت الندوة أعمالها بجلسة ختامية خصصت لنقاش مقترحات حول آفاق العمل في المستقبل وكيفية متابعة النتائج التي خلصت لها الندوة. وسيتم نشر أوراق هذه الندوة كاملة في كتاب يقوم بتحريره الأستاذ جميل هلال.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx